

ليس للنشر أو التوزيع أو الإصدار، بشكل كلي أو جزئي، مباشر أو غير مباشر، في أي دولة داخل الولايات المتحدة الأمريكية (بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية والأقاليم والأراضي التابعة لها، ومقاطعة كولومبيا) أو كندا، أو أستراليا، أو جنوب إفريقيا، أو اليابان، أو أي دولة أو ولاية قضائية أخرى يكون فيها إصدار أو نشر أو توزيع هذا البيان مخالفاً للقانون أو يشكل انتهاكاً للوائح ذات الصلة في هذه الولاية القضائية.

لا يمثل هذا الإعلان نشرة إصدار، أو عرضاً لبيع الأوراق المالية أو الاكتتاب فيها، في أي ولاية قضائية، بما في ذلك، الولايات المتحدة الأمريكية، أو جنوب أفريقيا، أو كندا، أو اليابان، أو الإمارات العربية المتحدة، أو أستراليا.

لا يجب أن يشكل هذا الإعلان أو أي من البيانات الواردة فيه أساساً يمكن الاعتماد عليه فيما يخص أي عرض أو التزام من أي نوع كان في أي ولاية قضائية. وسيتم تقديم أي عرض لشراء الأسهم وفقاً للطرح، وبالتالي يتعين على المستثمر اتخاذ قراره الاستثماري بناءً على المعلومات الواردة في نشرة الطرح الدولية ("نشرة الطرح الدولية") فقط التي نشرتها مؤسسة الإمارات لأنظمة التبريد المركزي (إمباور) فيما يتعلق بقبول إدراج أسهمها العادية للتداول في سوق دبي المالي.

تتوجه نشرة الطرح الدولية إلى مستثمرين محترفين محددين، ضمن ولايات قضائية معينة وبما يتماشى مع قوانين وأنظمة هذه الولايات القضائية. لن يتم نشر نشرة الطرح الدولية ما لم يتم الموافقة عليها من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع في دولة الإمارات ("الإمارات العربية المتحدة") ولا تشكل المعلومات الواردة فيها جزءاً من النشرة تم إصدارها فيما يتعلق بطرح أسهم لمستثمري التجزئة في دولة الإمارات. ولا تدرج مراجعة نشرة الطرح الدولية وأي إعلانات ذات صلة ضمن اختصاص هيئة الأوراق المالية والسلع أو ولايتها القضائية.

مؤسسة الإمارات لأنظمة التبريد المركزي "إمباور" تعلن عن النطاق السعري وبدء فترة الاكتتاب للطرح العام الأولي

- تم تحديد النطاق السعري بين 1,31 و1,33 درهم إماراتي للسهم، ما يعني أن القيمة السوقية ستتراوح بين 13,1 إلى 13,3 مليار درهم (حوالي 3,6 مليار دولار أمريكي)¹
- سيتم طرح ما مجموعه مليار سهم تمثل 10 % من إجمالي رأس مال "إمباور"، مع احتفاظ هيئة كهرباء ومياه دبي ش.م.ع ("ديوا") وشركة الإمارات باور انفستمنت ذ.م.م ("الإمارات باور"، يشار إليها مع "ديوا" باسم "المساهمين البائعين") بحقهما في تعديل حجم الطرح (المحدد أدناه) في أي وقت قبل نهاية فترة الاكتتاب وفقاً لتقديرهما المطلق
- صندوق الاستثمار الاستراتيجي الإماراتي، وشمال القابضة، وصندوق أبوظبي للتقاعد، يصبحون مستثمرين أساسيين في الطرح العام مع التزام إجمالي تصل قيمته إلى حوالي 335 مليون درهم إماراتي
- تبدأ فترة الاكتتاب اليوم وتستمر حتى 7 نوفمبر 2022 للمستثمرين الأفراد، وحتى 8 نوفمبر 2022 للمستثمرين المؤهلين
- سيتم تحديد سعر الطرح النهائي من خلال عملية بناء سجل الأوامر، ومن المتوقع الإعلان عنه في 9 نوفمبر 2022
- من المتوقع اكتمال إدراج الأسهم وبدء تداولها في سوق دبي المالي بتاريخ 15 نوفمبر 2022

دبي، الإمارات العربية المتحدة؛ 31 أكتوبر 2022: أعلنت مؤسسة الإمارات لأنظمة التبريد المركزي ("إمباور" أو "الشركة")؛ أكبر مزود لخدمات تبريد المناطق في العالم، والتي تصدر قطاع تبريد المناطق في دبي، حيث تستهدف زيادة حصتها السوقية لتصل إلى 80% من إجمالي القدرة الموصلة في الإمارة بحلول نهاية عام 2022؛ عن النطاق السعري لأسهمها وبدء فترة الاكتتاب للطرح العام الأولي ("الطرح العام الأولي" أو "الطرح") في سوق دبي المالي.

¹ تم ربط قيمة الدرهم الإماراتي بسعر الدولار الأمريكي البالغ 3.6725 درهم إماراتي لكل دولار أمريكي واحد منذ عام 1997. وقد تم حساب جميع تحويلات الدرهم الإماراتي / الدولار الأمريكي المدرجة هنا على هذا السعر.

² تعد الشركة أكبر مزود لخدمات تبريد المناطق في العالم وفقاً للجمعية الدولية لطاقة المناطق.

وبهذه المناسبة قال سعادة أحمد بن شعفار، الرئيس التنفيذي لمؤسسة الإمارات لأنظمة التبريد المركزي "إمباور": "تحظى 'إمباور' بتاريخ مشرف وحافل في قطاع تبريد المناطق المستدامة والمبتكرة في دولة الإمارات، ولطالما لعبت دوراً جوهرياً في دعم مسيرة نمو دبي. وباعتبارها أكبر مزود لخدمات تبريد المناطق في العالم، ترتبط 'إمباور' ارتباطاً وثيقاً بأهداف دبي الأوسع نطاقاً لتحويل قطاع الطاقة، بما في ذلك استراتيجية دبي المتكاملة للطاقة 2030. وبدعم من السياسات الحكومية القوية بالإضافة إلى خدماتنا المتميزة بمجال تبريد المناطق، نثق بقدرتنا على توسيع نطاق الحلول العملية والمستدامة التي ستفيد قاعدة عملائنا الكبيرة. ومنذ الإعلان عن نيتنا إدراج أسهمنا في سوق دبي المالي، أسعدنا بالاهتمام الكبير الذي تلقيناه من جانب المستثمرين. وفي خضم خطط التوسع التي تشهدها دبي ونمو معروض العقارات السكنية والقطاع الفندقي المزدهر، نعتقد أن 'إمباور' تقدم عرضاً استثمارياً فريداً وجذاباً لجميع المستثمرين".

تفاصيل النطاق السعري للطرح

تم تحديد النطاق السعري لأسهم الطرح بين 1,31 و 1,33 درهم إماراتي لكل سهم. ومن المتوقع أن يتراوح إجمالي حجم الطرح بين 1,310 مليون درهم (حوالي 357 مليون دولار أمريكي) و 1,330 مليون درهم (حوالي 362 مليون دولار أمريكي)، وهذا يعني أن القيمة السوقية ستتراوح عند الإدراج بين 13,100 مليون درهم (حوالي 3,567 مليون دولار أمريكي) و 13,300 مليون درهم (حوالي 3,622 مليون دولار أمريكي).

بناءً على سياسة توزيع الأرباح المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، والتي من المتوقع أن يكون الحد الأدنى لتوزيعات الأرباح 850 مليون درهم إماراتي مدفوع في عام 2023 أو 0.085 درهم إماراتي لكل سهم، فإن نطاق سعر العرض يعني عائد توزيعات الأرباح سيكون في نطاق 6.4% إلى 6.5%.

ويتمثل الطرح في بيع 10% من إجمالي رأس المال المصدر لـ "إمباور" (يعادل ما مجموعه 1,000,000,000 من أسهم الشركة) مع احتفاظ المساهمين البائعين بحقوقهما في تعديل حجم الطرح في أي وقت قبل نهاية فترة الاكتتاب وفقاً لتقديرهما المطلق وللوائح المعمول بها وبعد موافقة هيئة الأوراق المالية والسلع.

وتعد جميع الأسهم المطروحة للاكتتاب حصصاً حالية، حيث تباع هيئة كهرباء ومياه دبي وشركة "الإمارات باور" ما نسبته 7% و 3% من إجمالي رأس المال المصدر، على التوالي. ولن تتلق "إمباور" أي عائدات من هذا الطرح. وعقب الطرح، رهنأ بعدم زيادة حجم الطرح بعد

الاكتتاب، ستواصل هيئة كهرباء ومياه دبي وشركة الإمارات باور (المساهمان البائعان) امتلاك 63% و27% من أسهم الشركة على التوالي.

عملية الاكتتاب

يتكون الطرح من:

- طرح عام (طرح المستثمرين الأفراد في دولة الإمارات) للأفراد والمستثمرين الآخرين في دولة الإمارات العربية المتحدة (كما هو موضح في نشرة الإصدار في دولة الإمارات العربية المتحدة والمشار إليهم بمكتتبي "الشريحة الأولى") و؛
- طرح لمستثمرين معينين (1) خارج الولايات المتحدة الأمريكية وفقاً للائحة "إس" (RegS) من قانون الأوراق المالية الأمريكية لعام 1933 (بصيغته المعدلة) و(2) وفقاً لبيان الطرح المعفى ("طرح المستثمرين المؤهلين" كما هو موضح في نشرة الإصدار في دولة الإمارات العربية المتحدة والمشار إليهم بمكتتبي "الشريحة الثانية").

علاوة على ذلك، وكجزء من طرح المستثمرين المؤهلين، ووفقاً لكل من قانون الشركات وقانون دبي،

- سيتم حجز ما يصل إلى 5% من أسهم الطرح لجهاز الإمارات للاستثمار
- وسيتم كذلك حجز 5% أخرى من أسهم الطرح لصندوق المعاشات والتأمينات الاجتماعية للعسكريين المحليين.

من المتوقع أن تمتد فترة الاكتتاب لطرح المستثمرين الأفراد في دولة الإمارات العربية المتحدة من 31 أكتوبر 2022 إلى 7 نوفمبر 2022، بينما تمتد فترة الاكتتاب لطرح المستثمرين المؤهلين من 31 أكتوبر 2022 إلى 8 نوفمبر 2022.

سيتم تحديد سعر الطرح النهائي من خلال عملية بناء سجل الأوامر، ومن المتوقع الإعلان عنه في 9 نوفمبر 2022.

ومن المتوقع حالياً إتمام عمليتي الطرح وقبول الإدراج في 15 نوفمبر 2022، وذلك بناءً على أحوال السوق وبعد الحصول على الموافقات التنظيمية ذات الصلة في دولة الإمارات، بما في ذلك الموافقة على الإدراج والتداول في سوق دبي المالي.

تتوفر تفاصيل الطرح فيما يخص المكتتبين الأفراد في "نشرة الاكتتاب"، وفي مذكرة طرح دولية باللغة الإنجليزية فيما يخص المستثمرين المؤهلين. وتتاح مذكرة الطرح الدولية ونشرة الاكتتاب في دولة الإمارات العربية المتحدة على الموقع الإلكتروني: www.empower.ae/ipo ضمن قسم المستندات الرئيسية.

المستثمرون الأساسيون

في 31 أكتوبر 2022، أبرمت الشركة اتفاقيات الاستثمار الأساسية مع صندوق الاستثمار الاستراتيجي الإماراتي (من خلال بنك الإمارات دبي الوطني SPC AM)، وشمال القابضة، وصندوق أبوظبي للتقاعد (معاً "المستثمرين الأساسيين")، حيث التزم كل من المستثمرين الأساسيين على حدة (وليس بشكل مشترك أو مجتمعين ومنفردين) بشراء أسهم في طرح المستثمرين المؤهلين بسعر الطرح النهائي. ويبلغ إجمالي التزام المستثمرين الأساسيين للطرح 335 مليون درهم إماراتي، مع إخضاع الأسهم المملوكة للمستثمرين الأساسيين لفترة حظر تداول مدتها 180 يوماً، عقب الإدراج.

ويعمل بنك الإمارات دبي الوطني SPC AM بالنيابة عن صندوق الاستثمار الاستراتيجي الإماراتي، الذي تم إنشاؤه ليكون بمثابة مستثمر استراتيجي يركز على استثمارات طويلة الأجل في الاكتتابات العامة الأولية بدبي. وصندوق الاستثمار الاستراتيجي الإماراتي هو محفظة منفصلة من بنك الإمارات دبي الوطني SPC AM يديرها بنك الإمارات دبي الوطني لإدارة الأصول، أحد أكبر وأعرق مديري الأصول في الشرق الأوسط مع سجل حافل من الاستثمارات في الأسهم المدرجة وغيرها من فئات الأصول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال تفويضات منفصلة وصناديق مشتركة.

وتعد "شمال القابضة" شركة استثمارية مقرها دبي تدير محفظة من الاستثمارات المتنوعة المتوافقة مع التوجهات الاستراتيجية لإمارة دبي لبناء اقتصاد وطني قوي.

صندوق أبوظبي للمعاشات التقاعدية (ADPF) هو كيان مهم لحكومة أبوظبي ، تم إنشاؤه في عام 2000 لإدارة المساهمات والمعاشات ومكافآت نهاية الخدمة لمواطني دولة الإمارات العاملين أو المتقاعدين من القطاعين الحكومي والخاص في إمارة أبوظبي. أبوظبي والمستفيدون منها.

تم تعيين "موليس وشركاؤه" (فرع مركز دبي المالي العالمي) كمستشار مالي مستقل لـ "إمباور".

تم تعيين "سي تي جروب جلوبال ماركتس ليمنتد" و "الإمارات دبي الوطني كابيتال ش.م.ع" و "ميريل لينش الدولية" كمنسقين عالميين مشتركين ("المنسقين العالميين المشتركين")، فيما تم تعيين "المجموعة المالية هيرميس الإمارات المحدودة" (بالاشتراك مع المجموعة المالية هيرميس الإمارات ذ م م) كمدير مشترك لسجل الاكتتاب (مع المنسقين العالميين المشتركين "مديرين مشتركين لسجل الاكتتاب").

تم تعيين "بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع" كبنك رئيسي مستلم، وتم تعيين "مصرف أبوظبي الإسلامي"، و "مصرف عجمان"، و "بنك دبي التجاري"، و "مصرف دبي الإسلامي"، و "مصرف الإمارات الإسلامي"، و "بنك أبوظبي الأول"، و "بنك المشرق"، و "بنك المارية المحلي"، و "مصرف الشارقة الإسلامي" كبنوك مستلمة أيضاً.

أصدرت لجنة الرقابة الشرعية الداخلية لبنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع. تصريحاً شرعياً يؤكد، من وجهة نظرها، توافق الطرح مع أحكام الشريعة الإسلامية. لكن يتعين على المستثمرين اتخاذ ما يلزم من إجراءات العناية الواجبة للتأكد من توافق الطرح مع الشريعة الإسلامية بما يحقق غاياتهم الخاصة.

نبذة عن "إمباور"

تأسست "إمباور" في 23 نوفمبر 2003 كمؤسسة عامة بموجب القانون رقم (10) لسنة 2003 ("القانون رقم (10)") الصادر عن حاكم دبي، وبدأت المؤسسة مزاولة أعمالها التجارية في 15 فبراير 2004. وتعد "إمباور" صاحبة الحصة الأكبر في سوق خدمات تبريد المناطق بدبي من حيث القدرة الموصلة؛ وتركز أنشطتها الرئيسية على توفير خدمات تبريد المناطق بالإضافة إلى إدارة وتشغيل وصيانة محطات التبريد المركزي وشبكات التوزيع المرتبطة بها، بالإضافة إلى إنتاج وبيع التجهيزات والأنابيب العازلة. وتتمثل رؤية "إمباور" في أن تكون المزود الرائد

على مستوى العالم لخدمات تبريد المناطق، وذلك من خلال استخدام موارد الطاقة بطريقة مستدامة لتقديم خدمات تبريد موثوقة وفعالة من حيث التكلفة وصديقة للبيئة بما يضمن رضا العملاء وخلق قيمة طويلة الأجل للمساهمين.

الاستفسارات الإعلامية

سامر خضير، رئيس إدارة التسويق والمبيعات
media.enquiry@empower.ae

إف تي آي للاستشارات (مستشار الاتصالات المالية)
أجيث هنري، مدير أول - رئيس الخدمات المالية وأسواق رأس المال
Ajith.henry@fticonsulting.com

استفسارات المستثمرين

إمباور
Investor.Relations@empower.ae

المستشار المالي المستقل

موليس وشركاؤه المملكة المتحدة شراكة ذات مسؤولية محدودة فرع مركز دبي المالي العالمي

المنسقون العالميون المشتركون ومديرو سجل الاكتتاب المشتركون

سي تي جروب جلوبال ماركتس ليمتد
شركة الإمارات دبي الوطني كابيتال ش.م.ع
ميريل لينش الدولية

مدير سجل الاكتتاب المشترك

المجموعة المالية هيرميس الإمارات المحدودة (بالاشتراك مع المجموعة المالية هيرميس
الإمارات ذ م م)

البنك الرئيسي المستلم

بنك الإمارات دبي الوطني ش.م.ع

رقم مركز اتصال الاكتتاب المخصص (800 4767) 800 IPOs

البنوك المستلمة

مصرف أبوظبي الإسلامي

مصرف عجمان

بنك دبي التجاري

مصرف دبي الإسلامي

مصرف الإمارات الإسلامي

بنك أبوظبي الأول

بنك المشرق

بنك المارية المحلي

مصرف الشارقة الإسلامي

إخلاء مسؤولية

إن المعلومات الواردة في هذا الإعلان هي لأغراض تتعلق بالخلفية فقط ولا تدعي أنها تامة أو كاملة. لا يجوز أو ينبغي لأي شخص أن يعتمد على المعلومات الواردة في هذا الإعلان أو على اكتمالها أو دقتها أو نزاهتها لأي غرض كان. فإن المعلومات الواردة في هذا الإعلان عرضة للتغيير. ولا يتم الالتزام بتحديث هذا الإعلان أو تصحيح أي معلومات غير دقيقة، ولا يعتبر توزيع هذا الإعلان أي شكل من أشكال الالتزام من قبل "إمباور" بالمضي في الطرح العام الأولي أو أي معاملة أو ترتيب مشار إليه في هذا المستند. لم يتم اعتماد هذا الإعلان من قبل أي هيئة تنظيمية مختصة. لم تتم الموافقة على هذا الإعلان من قبل أي هيئة تنظيمية مختصة. ولا يكون أي من مديري الاكتتاب المشتركين و/أو بنك موليس وشركاؤه المملكة المتحدة شراكة ذات مسؤولية محدودة فرع مركز دبي المالي العالمي ("موليس وشركاؤه") و/أو أي من المشاريع الفرعية التابعة لكل منهم أو الشركات التابعة لهم أو أي من المديرين أو المسؤولين أو الموظفين أو المستشارين و/أو الوكلاء مسؤول عن محتويات هذا الإعلان.

لا يعتبر هذا الإعلان أو يشكل جزءاً من أي طرح أو دعوة للبيع أو للإصدار أو أي طلب لعرض شراء أو اكتتاب في أي أسهم أو أي أوراق مالية أخرى. ولا يشكل هذا الإعلان (أو أي جزء منه) أو حقيقة توزيعه، الأساس أو الحافز لأي عقد أو التزام من أي نوع ولا يجب الاعتماد عليه فيما يتعلق بإبرام أي عقد أو التزام. يجب على المستثمرين عدم شراء أي أسهم مشار إليها في هذا الإعلان إلا على أساس المعلومات الواردة في نشرة الطرح الدولية والتي تنشرها "إمباور" فيما يتعلق بالقبول المقترح بإدراج والتداول بالأسهم في سوق دبي المالي. يجوز تقييد الطرح العام الأولي وتوزيع هذا الإعلان والمعلومات الأخرى المتعلقة بالطرح العام الأولي في بعض الولايات القضائية بموجب القانون، فيجب على الأشخاص الذين يملكون هذا الإعلان أو أي وثيقة أو أي معلومات أخرى مشار إليها في هذا المستند إعلام أنفسهم بهذه القيود ومراقبتها. إن عدم الامتثال لهذه القيود قد يشكل انتهاكاً لقوانين الأوراق المالية في أي ولاية قضائية من هذا القبيل.

وعلى وجه الخصوص، لا يتضمن هذا الإعلان أو يشكل طرْحاً أو طلب لعرض شراء أو اكتتاب في الأوراق المالية لأي شخص في الولايات المتحدة الأميركية أو أستراليا أو كندا أو الإمارات العربية المتحدة أو اليابان أو في أي ولاية قضائية يكون فيها هذا الطرح أو الطلب غير قانوني. لا يجوز طرح الأوراق المالية المشار إليها في هذا المستند أو بيعها في الولايات المتحدة الأميركية إلا إذا تم تسجيلها بموجب قانون الأوراق المالية الأميركية لعام 1933 بصيغته المعدلة ("قانون الأوراق المالية") أو طرحها في معاملة معفاة من أو لا تخضع لمتطلبات التسجيل الخاصة بقانون الأوراق المالية وتمثل لقانون الولاية المعمول به. لم يتم تسجيل طرح وبيع الأوراق المالية المشار إليها في هذه الوثيقة ولن يتم تسجيله بموجب قانون الأوراق المالية أو بموجب قوانين الأوراق المالية المعمول بها في الولايات المتحدة الأميركية أو أستراليا أو كندا أو اليابان. مع مراعاة بعض الاستثناءات، لا يجوز طرح الأوراق المالية المشار إليها في هذا المستند أو بيعها في أستراليا أو كندا أو اليابان أو في حساب أو منفعة أي مواطن أو مقيم في أستراليا أو كندا أو اليابان. لن يكون هناك طرح عام للأوراق المالية في الولايات المتحدة الأميركية أو أي ولاية قضائية أخرى غير الإمارات العربية المتحدة. لن يتم ولا يجب توزيع أو إرسال نسخ من هذا الإعلان إلى الولايات المتحدة الأميركية أو أستراليا أو كندا أو الإمارات العربية المتحدة أو اليابان.

في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، فإن هذا الإعلان وهذا الطرح موجهين فقط إلى أشخاص في البلدان التي تكون أعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية والذين يعتبرون "مستثمرين مؤهلين" بالمعنى الوارد في المادة 2 (هـ) من اللائحة التنظيمية (الاتحاد الأوروبي)

2017/1129 (بصيغتها المعدلة) ("مستثمرون مؤهلون من الاتحاد الأوروبي"). في المملكة المتحدة، لا يتم توجيه هذا الإعلان وهذا الطرح إلا إلى أشخاص "مستثمرين مؤهلين" وفقاً لمعنى المادة 2 (هـ) من اللائحة التنظيمية (الاتحاد الأوروبي) 2017/1129 (بصيغتها المعدلة)، والذي يشكل جزءاً من قانون المملكة المتحدة بموجب قانون (الانسحاب) من الاتحاد الأوروبي لعام 2018 ("مستثمرون مؤهلون من المملكة المتحدة"). يجب عدم التصرف بناءً على هذا الإعلان أو الاعتماد عليه في أي من الدول الأعضاء في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، من قبل أشخاص ليسوا مستثمرين مؤهلين في الاتحاد الأوروبي وفي المملكة المتحدة، من قبل أشخاص ليسوا مستثمرين مؤهلين في المملكة المتحدة. أية أوراق مالية وأي دعوة أو طرح أو اتفاق للاكتتاب أو الشراء أو الاستحواذ على مثل هذه الأوراق المالية وأي نشاط استثماري يتعلق به هذا الإعلان (1) في أي دولة عضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تكون متاحة فقط ولا يجوز أن يشتغل بها إلا المستثمرين المؤهلين في الاتحاد الأوروبي و (2) في المملكة المتحدة، تكون متاحة فقط ولا يجوز أن يشتغل بها إلا المستثمرين المؤهلين في المملكة المتحدة.

في المملكة المتحدة، لا يتم توزيع هذا المستند إلا على (1) الأشخاص الذين يتمتعون بخبرة مهنية في الأمور المتعلقة بالاستثمارات التي تندرج في إطار تعريف "محترفي الاستثمار" الوارد في المادة 19 (5) من قانون الخدمات المالية والأسواق لعام 2000 أمر (العرض المالي) لعام 2005 (الأمر) أو (2) الأشخاص الذين يقعون في إطار المادة 49 (2) (أ) ("الشركات ذات القيمة الصافية العالية، والجمعيات الغير المسجلة، وما إلى ذلك") من الأمر أو (3) الأشخاص خارج المملكة المتحدة أو (4) الأشخاص الذين تمت دعوتهم أو تحفيزهم بصورة قانونية إلى المشاركة في أنشطة استثمارية (بالمعنى الوارد في المادة 21 من قانون الخدمات المالية والأسواق لعام 2000) فيما يتعلق بإصدار أو بيع أي أوراق مالية (جميع هؤلاء الأشخاص هم "الأشخاص المعنيين"). هذا المستند موجه فقط إلى الأشخاص المعنيين ويجب ألا يتم التصرف بناءً عليه أو بالاعتماد عليه إلا من قبل الأشخاص المعنيين. وأي استثمار أو نشاط استثماري يتعلق به هذا المستند يكون متاح فقط للأشخاص المعنيين ولا يشارك فيه إلا الأشخاص المعنيين.

لم تتم مراجعة هذا الإعلان أو التحقق منه أو الموافقة عليه أو ترخيصه من قبل البنك المركزي للإمارات العربية المتحدة و/أو هيئة الأوراق المالية والسلع في دولة الإمارات العربية المتحدة و/أو أي سلطة ترخيص أخرى ذات صلة في دولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك أي سلطة ترخيص مُدرجة بموجب القوانين واللوائح المعمول بها في أي من المناطق

الحرّة التي تم إنشاؤها وتشغيلها في أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك الهيئة التنظيمية للخدمات المالية، وهي هيئة تنظيمية تابعة لسوق أبوظبي العالمي، وهيئة دبي للخدمات المالية، وهي هيئة تنظيمية تابعة لمركز دبي المالي العالمي، أو أي سلطة أخرى في أي ولاية قضائية أخرى.

بيان الطرح المعفى (مركز دبي المالي العالمي): يتعلق هذا الإعلان بطرح معفى محتمل قد يتم تقديمه في مركز دبي المالي العالمي وفقاً لكتاب قواعد سلطة دبي للخدمات المالية. وهذا الإعلان مخصص للتوزيع فقط على أشخاص من نوع محدد في تلك القواعد. ولا يجوز تسليمه إلى أي شخص آخر أو الاعتماد عليه من قبل أي شخص آخر.

لا تتحمل سلطة دبي للخدمات المالية أي مسؤولية عن مراجعة أو التحقق من أي مستندات تتعلق بالطرح المعفى. ولم توافق سلطة دبي للخدمات المالية على هذا الإعلان ولم تتخذ أي خطوات للتحقق من المعلومات الواردة فيه ولا تتحمل أي مسؤولية عنه. قد تكون الأوراق المالية التي يرتبط بها هذا الإعلان غير سائلة و/أو خاضعة لقيود مفروضة على إعادة بيعها. يتعين على المشتري المحتمل والمكتتبين في الأوراق المالية المشار إليها هنا أن يجروا العناية الواجبة الخاصة بهم فيما يتعلق بالأوراق المالية. في حال عدم تمكنك من فهم محتويات هذا الإعلان فيجب عليك استشارة مستشار مالي معتمد.

هذا الإعلان هو للتوزيع فقط على (أ) الأشخاص خارج مركز دبي المالي العالمي أو (ب) الأشخاص الذين يستوفون معايير العميل المحترف المنصوص عليها في القاعدة 2-3-4 من قواعد السلوك الخاصة بالشركات لسلطة دبي للخدمات المالية أو (ج) أشخاص قد يتم إرسال أو تسبب إرسال دعوة أو تحفيز إليهم بطريقة قانونية وتتعلق بإصدار أو بيع أي أوراق مالية (تتم الإشارة إلى هؤلاء الأشخاص معاً باسم "الأشخاص المعنيين" لأغراض هذه الفقرة). وهذا الإعلان موجه فقط إلى الأشخاص المعنيين ويجب ألا يتصرف أو يعتمد عليه الأشخاص غير المعنيين. وأي استثمار أو نشاط استثماري يتعلق به هذا الإعلان لا يتوفر إلا للأشخاص المعنيين ولن يشارك فيه إلا الأشخاص المعنيين.

بيان العرض المعفى (سوق أبوظبي العالمي): يتعلق هذا الإعلان بعرض معفى محتمل قد يتم تقديمه وفقاً لقواعد السوق في الهيئة التنظيمية للخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي. وهذا الإعلان مخصص للتوزيع فقط على أشخاص من نوع محدد في تلك القواعد. ولا يجوز تسليمه إلى أي شخص آخر أو الاعتماد عليه من قبل أي شخص آخر. لا تتحمل الهيئة التنظيمية للخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي أي مسؤولية عن مراجعة أو التحقق

من أي مستندات تتعلق بالعروض المعفاة. ولم توافق الهيئة التنظيمية للخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي على هذا الإعلان ولم تتخذ أي خطوات للتحقق من المعلومات الواردة فيه ولا تتحمل أي مسؤولية عنه. قد تكون الأوراق المالية التي يرتبط بها هذا الإعلان غير سائلة و/أو خاضعة لقيود مفروضة على إعادة بيعها. يتعين على المشتريين المحتملين والمكتتبين في الأوراق المالية المشار إليها هنا أن يجروا العناية الواجبة الخاصة بهم فيما يتعلق بالأوراق المالية.

في حال عدم تمكنك من فهم محتويات هذا الإعلان، فيجب عليك استشارة مستشار مالي معتمد.

هذا الإعلان هو للتوزيع فقط على (أ) الأشخاص خارج سوق أبوظبي العالمي أو (ب) الأشخاص المخولين أو الكيانات المعترف بها (كما يتم تعريف هذه المصطلحات في لوائح الخدمات المالية والأسواق لعام 2015) أو (ج) أشخاص قد يتم إرسال أو تسبب إرسال دعوة أو تحفيز إليهم المالي بطريقة قانونية وتتعلق بالمشاركة في نشاط استثماري (بالمعنى الوارد في المادة 18 من القانون المالي) (تتم الإشارة إلى هؤلاء الأشخاص معاً باسم "الأشخاص المعنيين" لأغراض هذه الفقرة). وهذا الإعلان موجه فقط إلى الأشخاص المعنيين ويجب ألا يتصرف أو يعتمد عليه الأشخاص غير المعنيين. وأي استثمار أو نشاط استثماري يتعلق به هذا الإعلان لا يتوفر إلا للأشخاص المعنيين ولن يشارك فيه إلا الأشخاص المعنيين.

إشعار للمستثمرين المحتملين في المملكة العربية السعودية: لا يجوز توزيع هذه الوثيقة في المملكة العربية السعودية إلا على الأشخاص المسموح بهم بموجب القواعد الخاصة بعرض الأوراق المالية والالتزامات المستمرة ("اللوائح السعودية") الصادرة عن مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال ("هيئة سوق رأس المال") بموجب القرار رقم 3-123-2017 بتاريخ 27 ديسمبر 2017م (بصيغته المعدلة بموجب قرار مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال رقم 1-94-2022 بتاريخ 22 أغسطس 2022م).

لا تقدم هيئة سوق رأس المال أي إقرار بشأن دقة هذا المستند أو اكتماله، وتخلي صراحة مسؤوليتها عن أي خسارة تنشأ عن أي جزء من هذا المستند أو تتكبد بالاعتماد عليه. يتعين على المشتريين المحتملين للأوراق المالية المشار إليهم هنا أن يجروا العناية الواجبة الخاصة بهم للتأكد من دقة المعلومات التي تتعلق بالأوراق المالية. في حال عدم تمكنك من فهم محتويات هذا المستند، فيجب عليك استشارة مستشار مالي معتمد.

فقط لأغراض متطلبات حوكمة المنتجات الواردة في الفصل الثالث من دليل هيئة السلوك المالي للتدخل في المنتجات ودليل حوكمة المنتجات ("متطلبات حوكمة المنتجات في المملكة المتحدة") و/أو أي متطلبات مماثلة في مكان آخر إلى الحد الذي يتم تحديده على أنه قابل للتطبيق، وبإخلاء كل أو أي مسؤولية، سواء كانت ناشئة عن المسؤولية التقصيرية أو عن عقد أو غير ذلك لأي من "المصنعين" (لأغراض متطلبات حوكمة المنتجات في المملكة المتحدة وأو أي متطلبات مكافئة في أماكن أخرى إلى الحد الذي يتم تحديده على أنه قابل للتطبيق) لها، تخضع الأوراق المالية التي يرتبط بها هذا الإعلان لعملية موافقة على المنتج، والتي نتج عنها أن هذه الأوراق المالية هي: (1) متوافقة مع السوق المستهدفة النهائية للمستثمرين في مجال البيع بالتجزئة والمستثمرين الذين يستوفون معايير العملاء المحترفين والأطراف المقابلة المؤهلة، على النحو المحدد في الفصل الثالث من دليل هيئة السلوك المالي دليل سلوك الشركات؛ و (2) مؤهلة للتوزيع عبر جميع قنوات التوزيع المسموح بها ("تقييم السوق المستهدف"). وعلى الرغم من تقييم السوق المستهدف، فيتعين على "الموزعين" أن يلاحظوا أن: سعر الأوراق المالية قد ينخفض وقد يخسر المستثمرون كل استثماراتهم أو جزء منها؛ ولا تقدم الأوراق المالية دخلاً مضموناً ولا توفر حماية رأسمالية؛ والاستثمار في الأوراق المالية التي سيتم إصدارها في الطرح لا يتوافق إلا مع المستثمرين الذين لا يحتاجون إلى دخل مضمون أو حماية رأس المال، والذين يستطيعون (سواء بمفردهم أو بالاشتراك مع مستشار مالي مناسب أو مستشار آخر) تقييم مزايا ومخاطر هذا الاستثمار، والذين لديهم موارد كافية تعطيهم القدرة على تحمل أي خسائر قد تنجم عنه. لا يخل تقييم السوق المستهدف بأي قيود بيع تعاقدية أو قانونية أو تنظيمية فيما يتعلق بالطرح. وعلاوة على ذلك، يلاحظ أنه على الرغم من تقييم السوق المستهدف، فإن المكتتبين لن يشتروا إلا المستثمرين الذين يستوفون معايير العملاء المحترفين والأطراف المقابلة المؤهلة.

ولتجنب الشك، لا يشكل تقييم السوق المستهدف ما يلي: (أ) تقييم مدى الملاءمة أو المناسبة لأغراض الفصولين 9 أو 10 أ من دليل هيئة السلوك المالي دليل سلوك الشركات أو (ب) توصية لأي مستثمر أو مجموعة من المستثمرين للاستثمار بـ أو الشراء أو اتخاذ أي إجراء آخر مهما كان فيما يتعلق بالأوراق المالية.

يتحمل كل موزع مسؤولية إجراء تقييم السوق المستهدف الخاص به فيما يتعلق بالأوراق المالية وتحديد قنوات التوزيع المناسبة.

وفيما يتعلق بانسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، يجوز لمديري الاكتتاب المشتركين، حسب تقديرهم، أن يضطلعوا بالتزاماتهم فيما يتعلق بالطرح المحتمل من قبل أي من الشركات التابعة لهم الموجودة في المنطقة الاقتصادية الأوروبية. في حال عدم تمكنك من فهم محتويات هذا المستند، فيجب عليك استشارة مستشار مالي معتمد.

لا يتحمل أي من المساهمين البائعين أو "إمباور" أو مديري الاكتتاب المشتركين و/أو مولى وشركاؤه و/أو أي من المشاريع الفرعية الخاصة بهم أو الشركات التابعة أو أي من المديرين أو المسؤولين أو الموظفين أو المستشارين أو الوكلاء أو أي شخص (أشخاص) آخر أي مسؤولية مهما كانت ولا يعطي أي إقرار أو ضمان بشكل صريح أو ضمني فيما يتعلق بحقيقة أو دقة أو اكتمال أو نزاهة المعلومات أو الآراء الواردة في هذا الإعلان (أو ما إذا تم حذف أي معلومات من هذا الإعلان) أو أي معلومات أخرى متعلقة بـ "إمباور" أو الشركات المرتبطة، سواء كانت مكتوبة أو شفوية أو بشكل مرئي أو إلكتروني والتي أتيحت بأي شكل أو أي خسارة تنشأ عن أي استخدام لهذا الإعلان أو محتوياته أو أي شيء آخر ينشأ فيما يتصل به.

ولا يشكل هذا الإعلان توصية بشأن الطرح العام الأولي. فإن سعر وقيمة الأوراق المالية وأي دخل منها من الممكن أن تنخفض أيضاً وأن ترتفع، وفي أسوأ الأحوال قد تخسر استثماراتك بالكامل. إن الأداء السابق ليس دليلاً للأداء في المستقبل. قبل شراء أي أوراق مالية في "إمباور" يجب على الأشخاص الذين يقرأون هذا الإعلان التأكد من فهمهم وقبولهم الكامل للمخاطر التي سيتم تحديدها في نشرة الاكتتاب ومذكرة الطرح الدولية التي تم إعدادها للطرح العام الأولي عند نشرها. ولا يوجد ضمان بأن الطرح العام الأولي سوف يحدث، ولا ينبغي للمستثمرين المحتملين أن يستندوا في قراراتهم المالية أو الاستثمارية إلى نوايا "إمباور" أو أي شخص آخر فيما يتصل بالطرح العام الأولي في هذه المرحلة. وينبغي للمستثمرين المحتملين أن يستشاروا مستشاراً مهنيًا بشأن مدى ملائمة العرض العام الأولي للشخص المعني (الأشخاص المعنيين).

يحتوي هذا الإعلان على بيانات أو معتقدات أو آراء "تطلعية"، بما في ذلك بيانات تتعلق بالأعمال، والحالة المالية، ونتائج العمليات، والسيولة، والتوقعات، نمو "إمباور" واستراتيجيتها وخططها والصناعة التي تعمل فيها "إمباور". تتضمن هذه البيانات التطلعية مخاطر وشكوك معروفة وغير معروفة، وكثير منها خارج نطاق سيطرة "إمباور"، وتستند جميعها إلى معتقدات "إمباور" وتوقعاتها الحالية حول الأحداث المستقبلية. وفي بعض الأحيان يتم تحديد البيانات

التطلعية باستخدام مصطلحات تطلعية مثل "تعتقد" أو "تتوقع" أو "سيكون" أو "قد يكون" أو "ممكن" أو "يجب" أو "مخاطر" أو "ينوي" أو "يتوقع" أو "يهدف" أو "يخطط" أو "يتنبأ" أو "يستمر" أو "يفترض" أو "يتموضع" أو السلبي من هذه المصطلحات أو الاختلافات منها أو المصطلحات المتشابهة الأخرى في هذا الشأن أو بموجب المناقشات حول الاستراتيجية أو الخطط أو الأهداف أو الأحداث أو النوايا المستقبلية. وتتضمن هذه البيانات التطلعية كل الأمور التي لا تشكل 18 حقائق تاريخية وتنطوي على توقعات. وقد تختلف البيانات التطلعية، بل وكثيراً ما تختلف، بشكل كبير عن النتائج الفعلية. وتظهر البيانات التطلعية في عدد من الأماكن خلال هذا الإعلان وتتضمن بيانات تتعلق بنوايا المديرين أو "إمباور" أو معتقداتهم أو توقعاتهم الحالية فيما يتعلق بالأحداث المستقبلية وتخضع للمخاطر المتعلقة بالأحداث المستقبلية والمخاطر الأخرى، الشكوك والافتراضات المتعلقة بأعمال "إمباور"، فيما يتعلق بعدة أمور منها نتائج العمليات، والوضع المالي، والتوقعات، والنمو واستراتيجيات "إمباور" والقطاع الذي تعمل فيه.

ولا يمكن تقديم أي ضمان بأن هذه النتائج في المستقبل سوف تتحقق؛ فقد تختلف الأحداث أو النتائج الفعلية اختلافاً كبيراً نتيجة للمخاطر والشكوك التي تواجه "إمباور". وقد تؤدي هذه المخاطر والشكوك إلى تفاوت النتائج الفعلية اختلافاً جوهرياً عن النتائج المستقبلية المشار إليها أو المُعبّر عنها بشكل صريح أو مضمن في مثل هذه البيانات التطلعية. والبيانات التطلعية الواردة في هذا الإعلان لا تتحدث إلا في تاريخ هذا الإعلان. ويخلي المساهمون البائعون و"إمباور" ومديرو الاكتتاب المشتركين و/أو الشركات التابعة لهم، صراحة مسؤوليتهم عن أي التزام أو تعهد بإطلاق أي تحديثات أو تنقيحات علناً لأي بيانات تطلعية واردة في هذا الإعلان لتعكس أي تغيير في توقعاته أو أي تغيير في الأحداث أو الشروط أو الظروف التي تستند إليها هذه البيانات ما لم يكن القانون المعمول به يقتضي ذلك.

موليس وشركاؤه هو بنك منظم من قبل سلطة دبي للخدمات المالية، وبنك الإمارات دبي الوطني و"المجموعة المالية هيرميس الإمارات المحدودة" كل منهما منظم من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع في دولة الإمارات العربية المتحدة. وكل من "سي تي جروب جلوبال ماركيتس ليمتد" و"ميريل لينش الدولية" مرخص من قبل الهيئة التنظيمية التحوطية، ومنظم من قبل هيئة السلوك المالي والهيئة التنظيمية التحوطية في المملكة المتحدة، و"المجموعة المالية هيرميس الإمارات المحدودة" مرخصة ومنظمة من قبل سلطة دبي للخدمات المالية.

ويعمل مديرو الاكتتاب المشتركين وموليس وشركاؤه على وجه الحصر لصالح الشركة

والمساهمين البائعين ولا أحد آخر فيما يتعلق بالطرح. ولن يعتبروا أي شخص آخر كعميلهم المعني فيما يتعلق بالطرح ولن يكونوا مسؤولين أمام أي شخص آخر غير الشركة والمساهمين البائعين عن توفير الحماية التي يوفروها لعملائهم المعنيين، ولا لتقديم المشورة فيما يتعلق بالطرح أو محتويات هذا الإعلان أو أي معاملة أو ترتيب أو أي مسألة أخرى مشار إليها في هذا المستند.

وفيمما يتعلق بالطرح؛ يجوز لكل من مديري الاكتتاب المشتركين وأي من الشركات التابعة لهم أن يتولى جزءاً من الأسهم في الطرح كمنصب رئيسي، وبهذه الصفة يمكن أن يحتفظ ويشترى ويبيع وي طرح بيع مثل هذه الأسهم والأوراق المالية الأخرى للشركة أو الاستثمارات ذات الصلة المتعلقة بالطرح أو غير ذلك لحساباتهم الخاصة. وبناءً على ذلك، ينبغي قراءة الإشارات الواردة في 19 نشرة الطرح الدولية، بمجرد نشره، إلى الأسهم التي يجري إصدارها أو طرحها أو الاشتراك فيها أو الحصول عليها أو وضعها أو التعامل معها على أنها تشمل أي إصدار أو طرح أو اكتتاب أو استحواذ أو وضع أو تعامل بواسطة كل من مديري الاكتتاب المشتركين وأي من الشركات التابعة لهم التي تعمل بهذه الصفة. وبالإضافة إلى ذلك، قد يدخل بعض مديري الاكتتاب المشتركين وأي من الشركات التابعة لهم في ترتيبات تمويل (يما في ذلك المقايضة أو العقود الخاصة بالفوارق) مع المستثمرين فيما يتعلق بالأسهم التي يمكنهم أو يمكن للشركات التابعة لهم الحصول عليها أو حيازتها أو التصرف فيها من وقت لآخر. ولا يعتزم أي من مديري الاكتتاب المشتركين أو أي من الشركات التابعة لهم الكشف عن مدى أي استثمار أو معاملات من هذا القبيل بخلاف ما يتفق مع أي التزامات قانونية أو تنظيمية بالقيام بذلك.